العرب
الجمعة 2020/02/21
السنة 42 العدد 11624

صندوق النقد الدولي يستكشف الأزمة المالية اللبنانية المغلقة

بعثة الصندوق تكتفي بتقديم المشورة دون وعود بتقديم أي تمويل

بدأ خبراء صندوق النقد الدولي مهمة شاقة لاستكشاف الأزمة الاقتصادية والمالية اللبنانية، دون وعود بتقديم الدعم، حيث تقتصر عنوان الزيارة على تقديم المشورة للبحث عن سبل إنقاذ الاقتصاد من الانهيار في ظل تواصل أزمة السيولة وتدهور العملة المحلية واقتراب آجال استحقاق سندات دولية بقيمة 1.2 مليار دولار.

حصار أمام خيارات محدودة

بيروت - عقد وفد صندوق النقد الدولي الخميس اجتماعات مع الرئاسات اللبنانية الثلاث وكبار وزراء الحكومة للبحث عن سبل إخراج البلاد من أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود.

وتأتي تلك الاجتماعات بعد طلب الحكومة من المنظمة الدولية تقديم مساعدة تقنية للبحث عن سبل الخروج من دوامة الانهيار المتسارع لجميع التوازنات المالية والاقتصادية.

ويعاني لبنان منذ أشهر من أزمات متفاقمة بسبب شح السيولة وارتفاع في أسعار المواد الأساسية وفرض المصارف إجراءات مشددة على العمليات النقدية وسحب الدولار. كما تنتظر البلاد استحقاقات مهمة، على رأسها تسديد جزء من الدين العام المتراكم الشهر المقبل.

> **1.2**
> مليار دولار قيمة سندات دولية يستحق تسديدها الشهر المقبل وتمثل اختبارا قاسيا

وحسب ما نقله المكتب الإعلامي لرئاسة الوزراء، في سياق محاولات احتواء الأزمة التقى رئيس الحكومة حسان دياب وعدد من الوزراء، بينهم وزير المالية غازي وزني، بوفد من خبراء صندوق النقد الدولي.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى وزني قوله إنّ "وفد الصندوق سيتابع عمله حتى الانتهاء من التعاون مع لبنان لإعداد الخطة"، موضحا "أننا في مرحلة المشورة التقنية، والمساعدات تأتي في المرحلة المقبلة".

ويرى خبراء أن هذه الخطوة غذت مخاوف اللبنانيين من عزم الحكومة طلب مزيد من قروض لسد الفجوة المالية ما يزيد من حجم الدين العام الذي يشكل أحد أكبر المطبات وبالتالي المزيد من الرسوم الضريبية لتغطية الفجوة المالية في ظل تعطل محركات الإنتاج.

وحسب المتحدث باسم صندوق النقد جيري رايس فإن زيارة الوفد تستمر حتى الأحد، وتهدف إلى "الاستماع إلى آراء السلطات بشأن الطريقة التي تعتزم اعتمادها لمواجهة الصعوبات الاقتصادية ولتقديم مساعدة تقنية بشأن السياسات الواجب اعتمادها".

ويبلغ الدين العام في لبنان نحو 92 مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من 150 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

ويتزامن الانهيار الاقتصادي مع اقتراب استحقاق سندات اليورو بقيمة 1.2 مليار دولار، ما يثير جدلا وسط انقسام حول ضرورة تسديده في موعده في التاسع من مارس المقبل أو التخلّف عنه.

ودعت جمعية المصارف إلى ضرورة تسديد السندات في موعدها حفاظا على ثقة المستثمرين بلبنان، فيما قال رئيسها سمير صفير عقب لقائه بدياب "إذا كانت الحكومة متجهة إلى جدولة الدين، فيجب التفاوض مع حاملي سندات الدين وخاصة الصناديق الاستثمارية في الخارج التي أظهرت حتى الآن جهوزية للتفاوض".

ويحذر محللون من أن تسديد المستحقات في موعدها سيفاقم الأزمة المالية ويُضعف احتياطي العملات الأجنبية، في حين يشكل استمرار الضبابية الاقتصادية معضلة أخرى حيث يعمق مخاوف المستثمرين خصوصا مع بطء الإصلاحات.

ووفق تقرير نشر في نوفمبر الماضي لـ"بنك أوف أميركا ميريل لينش"، تملك المصارف اللبنانية نحو 50 في المئة من سندات اليورو مقابل نحو 11 في المئة لمصرف لبنان وحوالي 39 في المئة لمستثمرين أجانب.

إلا أن هذه النسب قد تكون تغيّرت وسط تقارير عن بيع مصارف محلية مؤخرا جزءا من السندات لمستثمرين أجانب.

وينصب التركيز على ما ستفعله الحكومة حيال سندات دولية تبلغ قيمتها 1.2 مليار دولار تستحق في 9 مارس المقبل، حيث سيعني العجز عن السداد تدهورا خطيرا في الوضع المالي اللبناني السلبي بالفعل، فضلا عن تقليص فرص إصدار سندات جديدة بأسعار فائدة قابلة للاحتمال.

وحسبما تقول مصادر مالية مطلعة، لم تعلن الحكومة حتى الآن خططها في هذا الصدد، لكن إمكانية الالتزام بالسداد، والتي تعني المحافظة على قدرتها على الاقتراض ومنع إعلان الإفلاس، بدأت تهتز في الأيام الأخيرة.

ووفق مصدر قضائي، بدأ القضاء اللبناني الأسبوع الحالي التحقيق لتحديد المصارف والمؤسسات المالية والأشخاص الممولين الذين باعوا نسبا من سنداتهم إلى مستثمرين أجانب.

وأكّد الرئيس اللبناني ميشال عون الخميس خلال جلسة لمجلس الوزراء أنّ "هناك إجراءات سنتخذها ليتحمل المسؤولية كل من ساهم بإيصال الأزمة إلى ما وصلته من خلال عمليات غير قانونية سواء عبر تحويل الأموال إلى الخارج أو التلاعب بالسندات الدولية".

غازي وزني

نحن في مرحلة المشورة والمساعدات تأتي في المرحلة المقبلة

وتجري السلطات اللبنانية تحقيقات في تحويل مليار دولار إلى الخارج بين 17 أكتوبر، حين بدأت التظاهرات العارمة ضد الطبقة السياسية، ونهاية 2019 رغم القيود المشدّدة للمصارف على حركة الأموال.

وتفاقمت الأزمة الاقتصادية القائمة منذ أمد طويل العام الماضي مع تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال واندلاع احتجاجات مناهضة للنخب الحاكمة بسبب عقود من الفساد وسوء الإدارة.

ورغم تفاقم الأزمة، ملحقة الضرر الشديد باللبنانيين، لا توجد بادرة مساعدة خارجية. وأوضحت دول غربية وخليجية، كانت قدمت العون في السابق، أن أي دعم يعتمد على تنفيذ بيروت إصلاحات مؤجلة منذ أمد طويل لمعالجة الأسباب الجذرية مثل الفساد الحكومي وسوء الإدارة.

ويرى خبراء أن دعم حزب الله للحكومة اللبنانية يثير قلقا للمستثمرين والدول الأجنبية ويمكن أن يقف حائلا دون تقديم المساعدة للبنان للخروج من أزمته نظرا لتصنيف الأخير ضمن قائمات المنظمات الإرهابية وارتباطاته المشبوهة بطهران.

وقال مصدر مطلع إن لبنان سيفحص الجمعة مقترحات الشركات المتقدمة بعروض للاضطلاع بدور المستشار المالي والقانوني في ما يتعلق بخياراته.

وفي ظل شح العملة الأجنبية، عمدت البنوك إلى الحد من حصول المودعين على الدولار ومنعت التحويلات للخارج منذ أكتوبر الماضي. وتراجعت الليرة اللبنانية عن السعر الرسمي في السوق الموازية.

وقال متعامل إن الدولار عُرض الخميس عند 2450 ليرة، مما يعني تراجع قيمة العملة المحلية بنسبة 60 في المئة.

ويواجه البلد المثقل بالدين خطر خسارة ما يصل إلى 80 في المئة من استثماراته، إذ ستكون عليه إعادة هيكلة أشد إيلاما من تلك التي وقعت في انهيار سندات اليونان في عام 2010 والتي لم تخرج منها إلا في العام الماضي.

الجزائر تراجع الصفقات العامة لضمان شفافية الإنفاق

ضغوط الاحتجاجات تجبر الحكومة على التحرك لتطويق الجرائم الاقتصادية

عززت الحكومة الجزائرية إجراءات الرقابة المالية بإعلان مراجعة الصفقات العامة في محاولة لضبط الإنفاق العام ومحاربة الغش والفساد وتعزيز الشفافية، في استجابة مباشرة لأحد أبرز مطالب الحراك الشعبي المتواصل منذ العام الماضي.

الجزائر - كثفت السلطات الجزائرية تحركاتها لامتصاص غضب الحراك الشعبي تحت يافطة محاربة الفساد، الذي جثم على صدور المواطنين طيلة عقود من حكم الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة.

وكان الوزير الأول عبدالعزيز جراد قد كشف الأحد الماضي أن "الحكومة ستراجع قانون الصفقات العامة لضمان النزاهة في إنفاق المال العام وترسيخ الشفافية التامة على الطلبات العامة وترشيد النفقات".

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لجراد قوله خلال جلسة بالبرلمان إن "مخطط عمل الحكومة يشمل عددا من الأدوات ذات الطابع النوعي، ولا يقتصر على برنامج استثمارات عامة ذات طابع محلي".

وتمثل الصفقات العامة أحد أبرز الملفات، التي تتضمن شبهات فساد كبيرة نظرا للتلاعب بالمال العام في إنشاء مشاريع فاقدة للقيمة الاقتصادية والاجتماعية حيث تعقد الصفقات وفق مصالح المتنفذين والمحسوبية.

ويرى خبراء أن الخطوة تعكس رغبة السلطة في تهدئة الغضب الشعبي، الذي يواصل ضغطه على الحكومة مطالبا بتنفيذ إصلاحات جذرية تقطع مع الماضي وتكافح كل أشكال الفساد والتلاعب بالمال العام.

وتبدو مسألة رقمنة الاقتصاد المعتمد على عوائد النفط والغاز بشكل كبير أحد أهم الخطوات، التي يفترض أن تركز عليها السلطات في الوقت الحالي لمكافحة الفساد، الذي ينشأ داخل بيئة القطاع الموازي، وبالتالي قطع الطريق أمام المتعاملين معه بشكل كامل.

وهناك إجماع شبه كلي داخل الأوساط الاقتصادية الجزائرية على أن اعتماد التكنولوجيا سيتيح للسلطات معرفة تحركات الأموال وفق أعلى المعايير الدولية.

وهذا الموقف عززته تأكيدات جراد على أن "المخطط الحكومي سيشمل أيضا إصلاحات هيكلية عديدة في جميع المجالات، لن تكون امتدادا للعمليات التي تم تنفيذها سابقا".

وأوضح أن "الأمر يتعلق بمسعى جديد ومنهجية جديدة وتركيز أجهزة ترمي إلى إعادة تحديد الأولويات".

وبالتوازي مع هذه المساعي سيتم إعداد مخطط لتطوير الإحصاء لتحيين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وسيشمل فحصا عاما للأوضاع حسب كل قطاع وكل محافظة لتحديد صورة موضوعية ودقيقة لواقع التنمية واستخلاص النقائص والفوارق.

كما سيتم تحليل النتائج التي ستنبثق عن الفحص العام لهذه الأوضاع وتحديد الأولويات التي لها أثر اجتماعي حقيقي، وضبط وسائل التمويل لرصد الموارد الإضافية ورفع إيرادات الموازنة والاقتصاد في هذه النفقات.

وأكد جراد أن الأموال التي سيتم توفيرها في عمليات التدقيق العام للقطاع الاقتصادي سيتم استخدامها لتمويل الخزانة العامة وإعادة توازن حسابات صندوق التقاعد لسد الفجوة المالية فيه.

وستشمل إجراءات التدقيق الإعفاءات والمزايا الضريبية وإعادة النظر في النفقات العامة خصوصا، التي أسندت للبرامج فاقدة للقيمة الاقتصادية والاجتماعية.

وشدد جراد على التزام الحكومة بمراقبة الحسابات الخاصة للخزانة العامة ومكافحة السوق الموازية والغش والتهرب الضريبي. وأكد أن "الحكومة لن تدخر أي جهد في محاربة الفساد بكافة أنواعه".

وكان الحراك الشعبي قد طالب خلال مظاهرات حاشدة الأسبوع الماضي بمحاسبة كل أفراد المنظومة السابقة الفاسدة المرتبطة ببوتفليقة طيلة فترة حكمه وباسترجاع الأموال المنهوبة وحجز الممتلكات المشبوهة.

محاولات للتضييق على الفاسدين

وفي سياق برنامج الإصلاح الاقتصادي، تعكف الحكومة على وضع أسس مستدامة تقوم على ضمان الأمن الغذائي والتحول إلى الطاقة النظيفة والتطور الرقمي وإدخال إصلاحات عميقة للنظام المالي وإعادة هيكلة النظام الجبائي.

وأعلن جراد عن إقرار قواعد بديلة لتسيير الموازنة حيث تكون مبنية على نظام إحصائي مبتكر ودقيق فضلا عن وضع قواعد صارمة في الهندسة المصرفية والمالية لمنع محاولات التلاعب بالمال العام.

وتحاول السلطات بعد انتخاب الرئيس عبدالمجيد تبون نهاية العام الماضي، إلى إحداث اختراق في الأزمات الاقتصادية للدولة النفطية العضو في منظمة أوبك من خلال التركيز على الابتكار والسياحة، التي توفر إدماج الكفاءات البشرية المحلية بنسبة عالية، فضلا عن تشجيع الإنتاج المحلي وحمايته.

وسبق أن راجعت الحكومات المتعاقبة في عهد بوتفليقة العديد من القوانين بهدف دمج النشاطات الموازية ورفع قيمة الصادرات المحلية وخفض حجم الواردات والعجز التجاري.

وبحسب أحدث البيانات، فقد بلغت نسبة العجز التجاري نحو 34.8 في المئة جراء تراجع صادرات الطاقة والفجوة المالية في التوازنات بسبب تبخر النقد الأجنبي.

وتشكل البطالة إحدى المشاكل التي تسعى الحكومة إلى حلها، إذ أكد جراد أنه سيتم العمل على توفير فرص وظيفية وفق مقاربة اقتصادية نوعية تهدف إلى إدماج العاطلين في سوق العمل.

والتزمت الحكومة منذ توليها السلطة قبل أسابيع بمراجعة الأجور القاعدية المضمونة وتخفيف العبء الضريبي على الأجور الضعيفة والتكفل بالمحتاجين ولاسيما المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة مع المحافظة على منظومة الضمان الاجتماعي والتقاعد ودعمهما ومنح السكن لذوي الدخل المحدود.

عبدالعزيز جراد

سنستعيد الأرصدة والأموال المنهوبة في قضايا فساد

وامتدت الأزمة الاقتصادية وتداعيات سوء التسيير الإداري والمالي إلى الصناديق الاجتماعية، حيث تعاني من أزمة غياب التمويل ما جعلها تفشل في عديد المناسبات في صرف مستحقات المضمونين الاجتماعيين.

ويراقب الجزائريون تنفيذ الحكومة وعودها عبر ضخ الاعتمادات المالية اللازمة لتجسيد المشروعات التنموية بالتركيز على المجالات الحيوية.